هل امتلاك الشيء يعني إيجاده؟

Salahattin Altundağ[1]

قد يكون مفتاحُ بيتٍ في جيبنا، ومحصولُ حقلٍ في مخزننا، وكرسيٌّ صنعناه بأيدينا في غرفتنا. ومع ذلك نُعبِّر عن صلتنا بهذه الأشياء جميعًا بعبارةٍ واحدة: «هذا لي». ما أقصر هذه العبارة، وما أجرأ الدعوى التي تحملها! فخلفها حقوقٌ مختلفة، وجهودٌ متباينة، وحقائقُ لا تتطابق. إن حمل مفتاح بيتٍ لا يدل على أننا نملكه؛ فسندُ ملكية البيت شيء، وحقُّ الانتفاع به شيء آخر. وكذلك فإن صنع كرسيٍّ بأيدينا لا يعني أننا أوجدنا من العدم الموادَّ التي صُنع منها أو خصائصَ تلك المواد الطبيعية. ويزداد هذا الفرق إثارةً للتأمل حين ننظر في السجلات المحاسبية. فما أيسر أن نقول: «هذا لي»، وما أصعب أن نعرف على وجه الدقة ما تعنيه هذه العبارة، وعلى أي دليل تستند. وهنا يبرز السؤال الأعمق: هل الإقرار بأنّ شيئًا ما مِلكٌ لشخصٍ بعينه هو عينُ الوقوف على الدليل الذي يُثبت تلك الملكية؟

يأخذنا الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي، في «الكلمة الثانية والعشرين»، إلى سوقٍ يدعونا إلى التأمّل في هذا السؤال. فقد جُلبت إلى السوق بضائعُ شتّى، ورُزَمٌ مشدودة، ولفائفُ من القماش. ويتأمّل أحد الناظرين تلك البضائع، فيرى أنّ ثروةً بهذا الحجم لا يمكن أن يملكها إلا رجلٌ ذو إمكاناتٍ واسعة؛ إذ لا يتصوّر أن تكون جميعها مملوكةً لغير ذلك الرجل، فيحكم بأنّها كلّها تعود إليه. غير أنّه لم يفحص كلّ رزمةٍ على حدة، ولم يتحرَّ عن مالك كلّ سلعةٍ بعينها. فإذا جاء شخصٌ يدّعي حقًّا في إحدى تلك السلع، لم تكن قناعتُه الإجمالية كافيةً لإثبات أنّ تلك السلعة بالذات مملوكةٌ للرجل المذكور على وجه اليقين؛ لأنّه لم يتفحّص السلع واحدةً واحدة، فلا يستطيع أن يُقدّم دليلًا خاصًّا يُثبت صحّة نسبتها إليه.

أمّا الناظر الآخر فيسلك مسلكًا مختلفًا؛ إذ لا يكتفي بالحكم اعتمادًا على ضخامة الثروة، بل يقرأ ما كُتب على كلّ رزمةٍ من البضائع، ويتعرّف إلى الطغراء المثبتة على كلّ لفافةٍ من القماش، وهي العلامة الخاصة التي تدلّ على صاحبها، ويعرف لمن يعود الختم الموجود على كلّ إعلان. وهكذا، حين يحكم بأنّ البضائع كلّها تعود إلى الرجل نفسه، يستطيع أن يُشير إلى علامةٍ خاصةٍ في كلّ سلعةٍ تؤيّد حكمه وتُثبت نسبتها إلى صاحبها.

لقد توصّل الناظر الأوّل، من خلال النظر إلى مجموع البضائع، إلى قناعةٍ عامّةٍ بشأن مالكها؛ أمّا الثاني فقد أيّد حكمه على المجموع بدليلٍ خاصٍّ يجده في كلّ جزءٍ على حدة.

ويُبيّن الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي، في اللمعة الأولى من المقام الثاني من «الكلمة الثانية والعشرين»، هذا الفرق من خلال طريقتين في التصديق بوحدانية الله تعالى. أُولاهما «التوحيد الظاهري العامي»، وهو الإقرار إجمالًا بأنّ الله واحدٌ لا شريك له ولا مثيل. وثانيتهما «التوحيد الحقيقي»، وهو أن يتعرّف الإنسان إلى دلائل القدرة الإلهية وآثار الربوبية في كلّ موجودٍ بعينه، فيُصدّق

---

[1] الدكتور صلاح الدين ألتون داغ
Dr. Öğretim Üyesi Salahattin ALTUNDAĞ
جامعة دجلة، المدرسة المهنية العليا للعلوم الاجتماعية بديار بكر
قسم المحاسبة والضرائب
٢١٢٨٠، ديار بكر، تركيا
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-6198-7959

Salahattin Altundağ

بحقيقة الوحدانية استنادًا إلى ما يشهده فيه من دلائل وآيات («الكلمات» [Sözler]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٢٩٢-٢٩٣). وليس المقصود بذلك الانتقاص من قيمة الإقرار الأوّل، بل بيان أنّ وحدانية الله يمكن أن تُعرف وتُصدَّق بأدلّتها في كلّ موجودٍ على حدة. فالختم في السوق يدلّ على مالك سلعةٍ معيّنة؛ أمّا في الكون، فإنّ العلامة التي يُعبَّر عنها بلفظ «السِّكّة»، أي الختم المميّز، تُلتمس في خلق الموجود، وخصائصه، وصلاته بسائر الموجودات.

إنّ البحث عن الأساس الذي يستند إليه الحكم ضربٌ من الدقّة يألفه علم المحاسبة أيضًا. فعندما يُدرَج أصلٌ في السجلات المحاسبية لمنشأةٍ ما، يُبحث في الحقّ الاقتصادي الذي يمثّله ذلك الأصل، ومدى سيطرة المنشأة على هذا الحقّ، والحدث الذي نشأ عنه. ويُعرّف «الإطار المفاهيمي للتقرير المالي» الصادر عام 2018، والذي يُشكّل الأساس المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، «الأصل» بأنّه موردٌ اقتصادي حاليٌّ تسيطر عليه المنشأة نتيجةً لأحداثٍ سابقة، ويُعرّف «المورد الاقتصادي» بأنّه حقٌّ لديه القدرة على إنتاج منافع اقتصادية. ويكشف هذان التعريفان، حتى للقارئ غير المتخصّص في المحاسبة، عن تمييزٍ يدعوه إلى إعادة النظر في تصوّره المألوف للملكية.[2]

إذا استأجرت منشأةٌ مبنًى مملوكًا لغيرها، أمكنها، وفقًا لمتطلبات معيار التقرير المالي المطبّق، أن تُثبت في قائمة مركزها المالي أصلًا يتمثّل في حقّ استخدام ذلك المبنى لمدّةٍ محدّدة، وهو حقٌّ اكتسبته بموجب عقد الإيجار.

لنتأمّل مالكَ مبنًى والشركةَ التي استأجرته. فسندُ الملكية يُبيّن لمن تعود ملكية المبنى من الناحية القانونية، أمّا عقد الإيجار فيمنح الشركة حقّ الانتفاع به لمدّةٍ معيّنة. ويقضي المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، «عقود الإيجار» (IFRS 16)، ونظيره التركي (TFRS 16)، بأن يُثبت المستأجر في قوائمه المالية، مع مراعاة الاستثناءات المحدّدة، أصلَ حقّ الاستخدام والتزامَ الإيجار. فالأصلُ المُثبَت في قائمة المركز المالي ليس سندَ ملكية المبنى ولا ملكيّتَه ذاتها، وإنّما هو حقُّ استخدامه الناشئ عن العقد. ولا يترتّب على هذا الإثبات المحاسبي انتقالُ ملكية المبنى إلى المستأجر. فالمحاسبة، في نهاية الأمر، ليست محكمةً تفصل في منازعات الملكية، وإنّما تُبيّن كيفية المعالجة المحاسبية للحقوق الاقتصادية والالتزامات، وطريقة عرضها والتقرير عنها في القوائم المالية.[3]

ويمكننا أن نطرح بشأن المبنى نفسه أربعة أسئلة مختلفة: مَن مالكه من الناحية القانونية؟ ومَن له حقُّ الانتفاع به؟ ومَن الذين شيّدوه؟ ثم ما المصدر النهائي للحجر والحديد والماء التي استُخدمت في بنائه، ولخصائص هذه المواد، وللقوانين التي تخضع لها؟ فالأُسس القانونية للملكية تُحدَّد بالرجوع إلى الوثائق وأحكام القانون، أمّا موضع الحقوق الاقتصادية في القوائم المالية وكيفية عرضها فيُحدَّدان وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها. وقد أسهم في تشييد المبنى حسابُ المهندس المعماري، ومعرفةُ المهندس، وجهدُ البنّاء، غير أنّ هذا

---

[2] مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي (Foundation IFRS)، «الإطار المفاهيمي للتقرير المالي» (2018)، الفقرتان 4.3 و4.4. والإطار المفاهيمي ليس معيارًا مستقلًّا من معايير التقرير المالي، بل يُشكّل الأساس المفاهيمي الذي يستند إليه إعداد تلك المعايير.

[3] المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 (IFRS 16) ونظيره التركي (TFRS 16) بشأن عقود الإيجار، ولا سيّما الفقرة 22، مع مراعاة نطاق التطبيق والإعفاءات المتعلّقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة. وقد تختلف أطر التقرير المالي المطبّقة في تركيا من منشأةٍ إلى أخرى. هيئة الرقابة العامة ومعايير المحاسبة والتدقيق التركية (KGK)، مجموعات معايير TMS/TFRS لسنة 2026.

الجهد لم يُوجِد من العدم الموادَّ المستخدمة في البناء، ولا القوانينَ الطبيعية التي تخضع لها. فـ«الامتلاك» و«الانتفاع» و«البناء» و«كون المرء المصدر النهائي لوجود الشيء» أربعُ مسائل متمايزة، لا يجوز الخلط بينها أو اعتبار إحداها بديلًا عن الأخرى.

وهنا تنفتح لنا نافذةٌ للتأمّل يتيحها علم المحاسبة. فمجرّد إدراج شيءٍ في السجلات المحاسبية لا يكفي للكشف عن ماهيته، بل لا بدّ من البحث في الحقّ والمعاملة الاقتصادية اللذين يستند إليهما القيد المحاسبي. فسجلُّ الملكية العقارية يُقدّم معلوماتٍ عن الملكية، وعقدُ الإيجار يُبيّن حقَّ الانتفاع، وسجلاتُ تكاليف الإنتاج تُوضّح المدخلات المستخدمة والمصروفات المتحمَّلة في إنتاج السلعة. غير أنّ هذه السجلات والوثائق لا تُفسّر المصدر النهائي للمادّة التي تتكوّن منها تلك السلعة، ولا خصائصها الطبيعية، ولا للشروط التي تجعل وجودها ممكنًا. ومن هنا، فإنّ معرفةَ الأسئلة التي يستطيع علم المحاسبة الإجابة عنها لا تقلّ أهميةً عن إدراك الأسئلة التي تتجاوز نطاقه وحدود اختصاصه.

يشتري فلّاحٌ البذور، ويحرث أرضه، ويستخدم السماد والماء، ويتحمّل تكاليف العمل. وتُوثّق المحاسبة هذه العمليات استنادًا إلى مستنداتها، وتُعينه على حساب تكلفة الإنتاج والنتيجة الاقتصادية للبيع. غير أنّ الفلّاح لا يُوجِد الشمس، ولا يُنشئ دورة الماء الطبيعية التي ينشأ عنها المطر، ولا يخلق من العدم ما أُودِع في البذرة من قابليةٍ للحياة. فالسنبلة تنمو في ظلّ شروطٍ تتجاوز حدود الحقل، ولا يمكن أن تُحيط بها جميعًا دفاترُ الفلّاح المحاسبية. وانتفاعُ النبات بطاقة الضوء، ودورانُ الماء في الطبيعة، وحيويةُ التربة، كلُّها جوانبُ من تلك الشروط يمكن دراستها وتفسير آلياتها بالبحث العلمي.[4]

إنّ عدم إصدار فاتورةٍ للفلّاح مقابل ضوء الشمس لا يُنقص من قيمة الدور الذي تؤدّيه الشمس في الإنتاج. فالمحاسبة تُسجّل الأحداث الاقتصادية وفق قواعد محدّدة للاعتراف والقياس، ولا تدّعي أنّها تقيس قيمة جميع الموجودات في الكون، أو تُحدّد المصدر النهائي لوجودها وخلقها. وهذا التمييز يدعونا إلى أن نُمعن النظر مرّةً أخرى في السنبلة نفسها.

كان من الممكن ألّا تنمو تلك السنبلة أصلًا؛ فقد تتعفّن البذرة، أو يقلّ الماء، أو يكون الموسم غير ملائم لنموّها. وفي اصطلاح الفلسفة وعلم الكلام، يُطلَق وصف «ممكن الوجود» على ما لا يكون وجوده واجبًا بذاته، بل يكون وجوده وعدمه كلاهما ممكنًا. فالسنبلة ليست هي الأساس النهائي لوجودها، إذ يتوقّف نموّها على شروطٍ أخرى. غير أنّ البحث لا يقف عند هذه الشروط؛ إذ يمكننا أن نتساءل أيضًا عن مصدر وجودها هي نفسها.

ومن مسالك «دليل الإمكان» في صيغته الكلاسيكية نتبُّعُ هذه الأسباب والبحثُ عمّا تستند إليه في وجودها. فنحن نُفسّر نموّ سنبلة القمح بالبذرة والماء والتربة والشمس. ثمّ نسأل: وعلى أيّ شروطٍ تعتمد هذه الأشياء نفسها؟ يمكننا أن نُرجع البذرة إلى بذرةٍ سابقة، والماء إلى دورته في الأرض، والشمس إلى عملياتٍ كونيةٍ سبقت وجودها. ولكن إذا كانت هذه جميعًا مفتقرةً بدورها في وجودها إلى شروطٍ أخرى، فهل نكون قد وصلنا إلى المصدر النهائي للوجود بمجرّد الانتقال من سببٍ إلى سبب؟

---

[4] بشأن البناء الضوئي ودورة الكربون، انظر: NASA Observatory Earth (2011)، «The Carbon Cycle»؛ وبشأن دورة الماء، انظر: U.S. Geological Survey، «Water Cycle». تتناول هذه المراجع العمليات المادية وآلياتها الطبيعية، ولم تُستخدم بوصفها أدلّةً على الاستدلال الميتافيزيقي.

ينطلق دليل الإمكان من النظر في أنّ مجموع الموجودات الممكنة، التي يفتقر بعضُها إلى بعض، يحتاج هو أيضًا إلى تفسيرٍ كافٍ لوجوده. فتعاقبُ الأسباب التي يتوقّف وجودُ كلٍّ منها على غيره لا يُجيب بذاته عن السؤال: إلى ماذا يستند وجودُها جميعًا في نهاية المطاف؟ ووفقًا لهذا الاستدلال، لا يمكن أن يكتمل التفسير النهائي بإرجاع الوجود إلى موجودٍ ممكنٍ آخر، يفتقر هو أيضًا إلى غيره. ومن هذه المقدّمات يُستدلّ على ضرورة وجود موجودٍ لا يفتقر في وجوده إلى أيّ موجودٍ سواه، وهو ما يُعبَّر عنه في الفلسفة وعلم الكلام بـ«واجب الوجود».

ولا يرفض الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي هذا المسلك الكلامي القديم، غير أنّه لا يقود القارئ في كلّ مرّة إلى نهاية سلسلة الأسباب ليستدلّ على وجود الله ووحدانيته. ففي «النافذة الثلاثين» من «الكلمة الثالثة والثلاثين»، يبيّن أنّ إظهار الختم الخاصّ بخالق كلّ شيء في كلّ موجودٍ أدلُّ على الحقيقة وأيسرُ من تتبّع سلسلة الأسباب والبحث عن موضع انقطاعها عند منتهى العالم. وقد جاء في ترجمة إحسان قاسم الصالحي لهذا الموضع: «إنَّ إظهارَ الخَتْمِ الخاصِّ للخالِقِ الجَلِيلِ على كلِّ شَيءٍ، المَختُومِ به كلُّ شَيءٍ، لَهُو أَسهَلُ وأَقوَى وُضُوحًا مِن بُرهانِ انقِطاعِ سِلسِلةِ الأَسبابِ...» («الكلمات» [Sözler]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٦٨٤). وهكذا، فبدلًا من البحث عن نقطة بدايةٍ بعيدة، يمكننا أن نتأمّل العلامات الدالّة على الخالق في موجودٍ واحدٍ قريبٍ منّا.

لنتأمّل كيف تتحوّل حبّةُ قمحٍ إلى سنبلةٍ ذات هيئةٍ مخصوصة. لماذا تتشكّل وفق بنيةٍ تميّز هذا النبات، بدلًا من أن تتّخذ صورةً أخرى؟ وما الشروط التي تمتدّ في ظلّها الجذورُ في التربة، وينمو الساق، وتتكوّن السنبلة، وتستمرّ فيها الحياة؟ إنّ تفسير كيفية جريان هذه العمليات من شأن علم النبات. غير أنّ الأستاذ بديع الزمان يوجّه إلى الظاهرة نفسها سؤالًا آخر: علامَ يدلّ أن يظهر موجودٌ بصفاتٍ معيّنة من بين أحوالٍ ممكنةٍ لا تُحصى، وأن تُختار له تلك الصفات وتُنتظَم وفق مقاديرَ دقيقة؟ وهو يتناول هذا التعيين في «النافذة الثلاثين» من جهة «العلم» و«الإرادة» و«الحكمة» («الكلمات» [Sözler]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٦٨٤-٦٨٥).

ولفهم هذا الاستدلال، يمكننا أن ندخل ورشة نجّار. ففي صناعة كرسيٍّ تُستخدم مناشيرُ ومطارقُ ومساميرُ وورقُ صنفرة. فالمنشار يقطع، والمطرقة تدقّ المسامير، وورق الصنفرة يُنعّم السطح. غير أنّ المطرقة لا تعلم أيَّ شكلٍ ينبغي أن يتّخذه الكرسي، والمسمار لا يختار موضع كلّ قطعةٍ فيه، والمنشار لا يتصوّر النتيجة التي ستُفضي إليها أعمال الأدوات مجتمعةً. إنّ اجتماع وظائف هذه الأدوات المختلفة في صناعة كرسيٍّ واحدٍ يستند إلى علم الصانع الذي يستخدمها لغايةٍ معيّنة، وإلى اختياره وقدرته. فأداء الأداة لوظيفتها شيء، وصناعة الأثر عن علمٍ واختيار شيءٌ آخر.

ثم إنّ النجّار نفسه لم يُوجد الكرسي من العدم؛ فهو يجد الخشب والحديد وخصائصهما الطبيعية موجودةً من قبل، ثم يصنع منها كرسيًّا بما لديه من علمٍ وجهدٍ ومهارة. فللنجّار جهدٌ حقيقيٌّ في صناعة الكرسي، وللأدوات وظائفُ محدّدة تؤدّيها. غير أنّ النجّار ليس خالق المواد التي يستخدمها، كما أنّ الأدوات لا تملك بذاتها القدرة على التحكّم في جميع الشروط التي تجعل صناعة ذلك الكرسي ممكنة. فصناعة شيءٍ من موادَّ موجودةٍ سلفًا أمر، وإيجاد تلك المواد وخصائصها والقوانين التي تخضع لها أمرٌ آخر.

يقول الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي في قسم «نوى الحقائق» من كتاب «المكتوبات»: «الأسبابُ لم تُمنَح التأثيرَ الحقيقي.. هكذا تقتضي الوحدةُ والجلال»، ثم يبيّن أنّ الأسباب قد جُعلت ستارًا أمام القدرة الإلهية («المكتوبات» [Mektûbât]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٤٦٨). وليس في هذا القول إنكارٌ للعمليات المادية التي نشاهدها في الطبيعة؛ فالماء يجري في دورته الطبيعية، والبذرة تنبت، والضوء يُستفاد منه في عملية البناء الضوئي. غير أنّ تفسير كيفية جريان هذه العمليات أمر، ونسبةَ قدرةٍ مستقلةٍ إلى

الأسباب تُمكّنها من إيجاد الموجودات بذاتها أمرٌ آخر. فما ينفيه الأستاذ بديع الزمان ليس الوظائف المشهودة للأسباب، وإنّما نسبةُ حقيقة الإيجاد إليها.

في كشف تكلفة إنتاج كرسيٍّ تُبيَّن، كلٌّ على حدة، تكلفةُ المواد الأولية المباشرة، وتكلفةُ العمل المباشر، والتكاليفُ الصناعية غير المباشرة. ويُبيّن هذا الكشفُ تكلفةَ إنتاج الكرسي، والبنودَ التي تتكوّن منها تلك التكلفة؛ غير أنّه لا يُوضّح المصدر النهائي للمواد المستخدمة، ولا خصائصها الطبيعية، ولا للقوانين التي تخضع لها. وكذلك فإنّ معرفتنا بالوظائف التي تؤدّيها البذرة والماء والشمس في نموّ السنبلة لا تستلزم أن ننسب إلى هذه الأسباب قدرةً مستقلةً على الخلق والإيجاد. فعلم المحاسبة لا يُثبت وجود الله إثباتًا مباشرًا، غير أنّ ما يقتضيه من دقّةٍ في التمييز بين العملية الظاهرة، والأساس الذي تستند إليه، والسؤال الذي تُجيب عنه، يُسهم في التفكّر والتأمّل.

وفي «اللمعة الثالثة» من «المقام الثاني» من «الكلمة الثانية والعشرين»، يتناول الأستاذ بديع الزمان حياةَ كائنٍ حيٍّ واحدٍ من حيث صلته بالكون كلّه. فتغذيةُ هذا الكائن ونموُّه واستمرارُ حياته تتوقّف على شروطٍ كثيرةٍ تتجاوز حدود جسمه. وفي حياة سنبلةٍ واحدةٍ لا يمكن النظر إلى التربة والماء والهواء والشمس على أنّها عناصر منفصلةٌ بعضها عن بعض. ومن هنا يُبيّن أنّ خلق كائنٍ حيٍّ وتربيته بالمعنى الحقيقي يقتضيان «أن يكون الكونُ قاطبةً في قبضة الخالق وتحت تصرّفه» («الكلمات» [Sözler]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٢٩٥). ذلك أنّ الفاعل الذي يفتقر إلى شروطٍ هيّأتها قدرةٌ أخرى لا يمكن أن يكون الخالقَ المطلق لذلك الكائن، الغنيَّ عن كلّ ما سواه.

وفي هذا البرهان[5] على التوحيد، يلفت الأستاذ بديع الزمان الأنظار، انطلاقًا من خلق كائنٍ حيٍّ واحد، إلى صفات العلم والإرادة والقدرة المحيطة بالكون كلّه. فارتباطُ الشروط التي تجعل حياةَ ذلك الكائن ممكنةً بالكون بأسره لا يسمح لنا بأن نحصر تصرّفَ خالقه الحقيقي في ذلك الكائن وحده. والحكم الذي ينتهي إليه هذا الاستدلال في التوحيد واضح: لا بدّ أن يكون الخالقُ الحقيقي لكائنٍ حيٍّ واحدٍ هو خالقَ الكون كلّه أيضًا. وهكذا يُقدّم الأستاذ بديع الزمان استدلالًا[6] ينطلق من موجودٍ واحدٍ ليُبيّن أنّ فعل الخلق لا يمكن أن يُوزَّع بين قُدَرٍ مستقلّةٍ بعضها عن بعض.

وليست المسألة مقصورةً على اللحظة التي ظهرت فيها السنبلة لأوّل مرّة؛ فعلاقاتها بالماء والضوء والهواء والتربة تستمرّ ما دامت تنمو. وفي فهم الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي للقيّوميّة، يرتبط بالتصرّف الإلهي إيجادُ الموجود واستمرارُ وجوده على السواء. و«القيّوم» هو القائم بذاته، الذي يقوم به وجودُ غيره واستمرارُه. ويُبيّن الأستاذ في «اللمعة الثلاثين» أنّه لو انقطعت عن الكون نسبةُ القيّوميّة، ولو للحظةٍ واحدة، لما أمكن له أن يستمرّ في الوجود («اللمعات» [Lem'alar]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٣٤٠). فالخلق، في هذا التصوّر، ليس إقامةَ نظامٍ مرّةً واحدةً ثم تركَه يعمل من تلقاء نفسه؛ بل إنّ الموجودات مفتقرةٌ في كلّ آنٍ إلى قدرة الله، في نشأتها كما في بقائها.

---

[5] البرهان: في علم المنطق، دليلٌ يقوم على مقدّماتٍ يقينية ويُفضي إلى نتيجةٍ يقينية.

[6] الاستدلال: الوصول إلى حكمٍ عن طريق النظر العقلي في الدليل. وقد جاء في «إشارات الإعجاز» للأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي: «وإمّا إنّيّ وهو الاستدلال بالأثر على المؤثّر، وهذا أسلم» (النورسي، 1989a، ص ٨٦ من الطبعة التركية المعتمدة).

ومن هنا ننتقل إلى مسألة وحدانيّة الله. فالإقرار بأنّ للوجود مستندًا نهائيًّا أمر، وبيانُ سبب كون هذا المستند واحدًا أمرٌ آخر. ويمكن لمزارعَين أن يعملا معًا في حقلٍ واحد؛ لأنّ علم كلٍّ منهما وقدرته محدودان، ولأنّهما يستعينان أحدهما بالآخر وبالشروط الطبيعيّة. أمّا البحث العقلي في التوحيد فيتناول إمكانَ وجود إلهَين، يكون كلٌّ منهما غنيًّا عن كلّ ما سواه، وذا قدرةٍ مطلقةٍ على الموجود نفسه، وإرادةٍ مستقلّةٍ استقلالًا تامًّا. ومن شأن القياس المباشر بين تعاون أناسٍ محدودي العلم والقدرة، وافتراض تعدّد خالقَين مطلقَين، أن يُغفل هذا الفرق الجوهري بين الحالَين.

يتناول «برهان التمانع» في علم الكلام احتمالَ تعارُض إرادتَين مطلقتَين. فإذا أراد أحدُ الإلهَين إيجادَ موجودٍ بعينه، وأراد الآخر ألّا يوجد، امتنع تحقُّق هذين المرادَين المتناقضَين معًا. وإذا مُنعت إرادةُ أحدهما من النفاذ، تعذّر وصفُها بالإطلاق. ولكن ألا يمكن أن يريد الإلهان الشيءَ نفسه دائمًا؟ إنّه اعتراضٌ جديرٌ بالنظر، فاتفاقُ الإرادتَين فعلًا شيء، وكونُهما متطابقتَين بالضرورة شيءٌ آخر. وإذا افترضنا وجود ذاتَين إلهيّتَين مطلقتَين، فلا بدّ من بيان الصفة التي تتميّز بها إحداهما عن الأخرى حقيقةً، وبيان كيف يمكن نسبةُ فعل خلقٍ واحدٍ إلى خالقَين مستقلَّين استقلالًا تامًّا. وهذه هي المعضلة الثانية التي تُناقَش في علم الكلام تحت عنوان «التوارد».[7]

يكشف برهانا «التمانع» و«التوارد»، انطلاقًا من افتراض وجود أكثر من إلهٍ مطلق، عن الإشكالات المنطقيّة التي تترتّب على هذا الافتراض. غير أنّ الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي يُبيّن، في استدلاله على التوحيد، مسلكًا آخر أيضًا. فهو لا ينطلق هنا من افتراض وجود إلهَين والبحث في ما قد ينشأ بينهما من اختلاف، بل يتّخذ من خلق موجودٍ واحدٍ نقطةَ انطلاقٍ للاستدلال على خالق الكون كلّه.

وأصل هذه المحاكمة العقلية أنّه لا يوجد في الكون موجودٌ مستقلٌّ عن سائر الموجودات استقلالًا تامًّا. فعينُ البعوضة مرتبطةٌ بجسد الكائن الذي تنتمي إليه، وحياةُ ذلك الكائن تتوقّف بدورها على الهواء والماء والشمس وشروطٍ أخرى كثيرة. ومن ثمّ، فإنّ مَن يخلق تلك العين الصغيرة خلقًا حقيقيًّا، بجميع ما لها من صلاتٍ وعلاقات، لا بدّ أن يكون متصرّفًا في جميع الشروط التي تجعل وجودها وحياتها ممكنَين. ذلك أنّ الخلق الحقيقي لا يستقيم مع افتقار الخالق إلى شروطٍ هيّأتها قدرةٌ أخرى. والحكم الذي ينتهي إليه هذا الاستدلال على التوحيد واضح: لا يمكن أن يكون خالقُ عين البعوضة غيرَ خالق الشمس؛ فمَن كان خالقَ موجودٍ واحدٍ خلقًا حقيقيًّا، فلا بدّ أن يكون هو خالقَ الكون كلّه. وهكذا تُرفض فكرةُ تقسيم فعل الخلق بين آلهةٍ يستقلّ بعضُها عن بعض. وفي هذا الاستدلال يُنظر إلى كلّ موجودٍ بوصفه أثرًا لقدرةٍ واحدةٍ تتصرّف في الكون بأسره.

ويُعبّر الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي، في قسم «نوى الحقائق» من «المكتوبات»، عن أساس هذه المحاكمة بعبارةٍ بالغة الإيجاز: «إذ كلُّ شيءٍ مربوطٌ بغيره». ثم يُقرّر حكمَين، أوّلهما: «إنّ الذي خلق عينَ البعوضة هو الذي خلق الشمسَ أيضًا»، وثانيهما: «والذي نظّم معدةَ البرغوث هو الذي نظّم المنظومةَ الشمسية أيضًا» («المكتوبات» [Mektûbât]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٤٦٨). ولا يُلتمس دليل التوحيد في هذه العبارات من ضخامة الكون أو انتظامه وحدهما، بل من الصلة التي تربط موجودًا بالغ الصغر بالكون كلّه.

---

[7] يتناول برهان التمانع تعارُضَ حكمَين صادرَين عن إرادتَين مطلقتَين، أمّا برهان التوارد فيبحث إشكالَ نسبة فعل خلقٍ واحدٍ إلى خالقَين مستقلَّين استقلالًا تامًّا.

Muhtaroğlu, N. (2020). Tanrı'nın tekliğine dair tartışmalar. Tasavvur: Tekirdağ İlahiyat Dergisi, 6(2), 1153–1164.

Salahattin Altundağ

وفي «الكلمة الثلاثين» يُعبّر الأستاذ بديع الزمان عن المعنى نفسه من خلال ذرّةٍ واحدة، فيقول: «أي: لِمَن تَعُودُ مُلكِيّةُ الذَّرّةِ؟ فجَمِيعُ أَماكِنِ جَوَلانِها مُلكُه وتَعُودُ إلَيه» («الكلمات» [Sözler]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٥٥٣). فالذرّة تدخل في تراكيب مختلفة، وتخضع في كلٍّ منها لشروطٍ مخصوصة، وتظلّ حيثما حلّت جزءًا من نظامٍ أوسع. ويرى الأستاذ أنّ القدرة التي تُوجد تلك الذرّة وتُسيّرها على نحوٍ يوافق جميع صلاتها وعلاقاتها، لا بدّ أن تكون مالكةً للنظام الذي ترتبط به أيضًا، لا للذرّة وحدها. وفي هذه المحاكمة التي تنطلق من ذرّةٍ واحدةٍ لتبلغ الكون بأسره، لا تكون الحلقةُ الأخيرة البعيدة من سلسلة الأسباب هي موضع الاستدلال، بل يصبح الموجود نفسه دليلًا على خالقه.

وليس السؤال هنا: «مَن مالك هذا الشيء؟» من جنس الاستدلال على صاحب سلعةٍ في السوق من الختم الموجود عليها. فالعلامة في السوق تُبيّن لمن تعود السلعة من حيث الملكية، أمّا العلامة في الكون، فإنّها حين تُقرأ بنظر التوحيد تدلّ على المالك الحقيقي للموجود وخالقه. وما يجمع بين النظرتَين هو عدم الاكتفاء بظاهر الحكم، بل البحث عن الدليل الذي يستند إليه. فالمحاسب يبحث في الحقّ الاقتصادي الذي يقوم عليه القيد المحاسبي، أمّا «التوحيد الحقيقي» عند الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي فيدعو إلى التعرّف على «السِّكّة» الإلهية في كلّ موجود. فالأولى دراسةٌ فنيّةٌ واقتصادية، والثانية استدلالٌ برهانيٌّ ينتقل من الأثر إلى المؤثّر.

ويُعيدنا مبحث «أنا» في «الكلمة الثلاثين» إلى عبارة «هذا لي» التي بدأنا بها. فقد تناول الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي مفهوم «أنا» الذي أُودِع في الإنسان بوصفه «وحدةَ قياس»، أي معيارًا يُستعان به في المقارنة وفهم الصفات الإلهية («الكلمات» [Sözler]، الطبعة التركية المعتمدة، ص ٥٣٦-٥٣٧). فالإنسان يحاول أن يفهم الصفات الإلهية من خلال التأمّل في علمه وإرادته وقدرته وما له من ملكيةٍ محدودة. غير أنّ اتّخاذ هذه الملكية المحدودة مقياسًا للمقارنة لا يعني أنّ ملكية الإنسان ومالكيّة الله المطلقة من ماهيّةٍ واحدة. فسجلُّ الملكية العقارية يدلّ على حقّ ملكية العقار، وعقدُ الإيجار يُنشئ، وفق شروطٍ معيّنة، حقَّ الانتفاع به، وجهدُ الصانع يمثّل نشاطًا إنتاجيًّا حقيقيًّا. ولكن لا شيء من ذلك يُعبّر عن قدرةٍ على إيجاد جميع شروط وجود الشيء من العدم.

فلنَعُد الآن، بهذا النظر، إلى الأمثلة التي استهللنا بها الحديث. إنّ إثبات حقّ استخدام مبنًى في قائمة المركز المالي لمنشأةٍ لا يعني أنّ الملكية القانونية لذلك المبنى تعود إليها. وكذلك فإنّ حساب الفلّاح تكلفةَ إنتاج القمح لا يُفسّر المصدر النهائي لوجود الشمس والمطر وما أُودِع في البذرة من قابليةٍ للحياة. فالمحاسبة تُقدّم معلوماتٍ عن الحقوق التي تمثّلها القيود المحاسبية، وعن المعاملات الاقتصادية المرتبطة بها. أمّا النظر التوحيدي المتوجّه إلى كتاب الكون، فيبحث عن المالكيّة الحقيقية انطلاقًا من العلامات الدالّة عليها في خلق السنبلة والبعوضة والذرّة.

يستطيع الإنسان أن يشتري سلعةً، وينتفع بها، ويُدخل عليها تغييرًا بعمله، ثم يبيعها؛ كما يستطيع أن يعرف قيمةَ جهده والحقوق التي يملكها. غير أنّ شيئًا من ذلك لا يعني أنّه أوجد مادّة تلك السلعة، أو خصائصها الطبيعية، أو جميع الشروط التي يقوم عليها وجودها، بقدرته الذاتية. إنّ التعرّف إلى ختمٍ في السوق يُعين على معرفة صاحب السلعة. أمّا في النظرة الأعمق التي يُعلّمنا إيّاها الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي، فإنّ كلّ موجودٍ في الكون يحمل «سِكّةً» تدلّ على خالقه. ومن هنا، فإنّ إدراك حدود ما نقول عنه «هذا لي» يمثّل أيضًا بدايةَ نظرٍ أدقّ في السؤال: «لِمَن كلُّ شيء؟»

Salahattin Altundağ

المراجع المعتمدة

IFRS Foundation. (2016). IFRS 16 Leases [الإيجار عقود].
https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-16-leases/

IFRS Foundation. (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting [الإطار المفاهيمي للتقرير المالي] (ولا سيّما 4.3 و4.4 الفقرتان).
https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/

Kamu Gözetimi, Muhasebe ve Denetim Standartları Kurumu. (2026). TMS/TFRS Setleri 2026: TFRS 16 Kiralamalar [عقود بشأن الإيجار رقم ١٦ المالي للتقرير التركي المعيار: ٢٠٢٦ لعام التركية المالي والتقرير المحاسبة معايير مجموعة].
https://kgk.gov.tr/DynamicContentDetail/9182/TMS/TFRS-Setleri-2026

Muhtaroğlu, N. (2020). Tanrı'nın tekliğine dair tartışmalar [الله وحدانية حول مناقشات]. Tasavvur: Tekirdağ İlahiyat Dergisi, 6(2), 1153–1164.
https://doi.org/10.47424/tasavvur.809076

NASA Earth Observatory. (2011). The carbon cycle [الكربون دورة].
https://science.nasa.gov/earth/earth-observatory/the-carbon-cycle/

Nursî, S. (1989a). İşârât-ül İ'caz [الإعجاز إشارات]. Envar Neşriyat.

Nursî, S. (1989b). Lem'alar [اللمعات] (اللمعة الثلاثون، السادسة النكتة، ص ٣٤٠). Envar Neşriyat.

Nursî, S. (1989c). Mektûbât [المكتوبات] (نوى الحقائق، ص ٤٦٨). Envar Neşriyat.

Nursî, S. (1989d). Sözler [الكلمات] (الكلمة الثانية والعشرون، ص ٢٩٢–٤٢٩٥؛ الكلمة الثالثة والثلاثون، ص ٥٣٦–٥٣٧؛ والثلاثون، ص ٦٨٤–٦٨٥). Envar Neşriyat.

Reichenbach, B. (2026). Cosmological argument [البرهان الكوني]. In Stanford Encyclopedia of Philosophy [موسوعة ستانفورد للفلسفة] (آخر تحديث جوهري: ١ يوليو ٢٠٢٦).
https://plato.stanford.edu/entries/cosmological-argument/

U.S. Geological Survey. (د.ت.). Water cycle [الماء دورة].
https://www.usgs.gov/water-science-school/water-cycle

ملاحظة توثيقية: أرقام الصفحات الواردة في الإحالات إلى رسائل النور تعود إلى الطبعة التركية المعتمدة، الصادرة عن منشورات أنوار (Neşriyat Envar) سنة ١٩٨٩، ولا تشير إلى صفحات الترجمة العربية. أمّا نصوص الاقتباسات العربية من رسائل النور، فقد روجعت، حيث أمكن، على ترجمة الأستاذ إحسان قاسم الصالحي، مع المحافظة على المعنى المقصود في النص التركي الأصلي.

Salahattin Altundağ